The women's quota Its origins, patterns and applications in Iraq and the Arab countries

Assistant professor: Asmaa Jameel Rasheed
Center for Women Studies / University of Baghdad
asmaajameel71@yahoo.com
Mobile Phone No: 00964 7812306637 /Iraq

DOI: 10.31973/aj.v1i137.1002

Abstract:

A number of Arab countries have adopted a quota system, or quotas for women, as a quick and effective way to deal with the underrepresentation of women in parliament and Arab legislative councils.

The current study tries to shed light on the quota system in seven Arab countries, analyzes its patterns, forms, and mechanisms for its implementation, and identifies areas of strength and weakness in them and the opportunities and challenges they have produced in front of women's participation in politics.

The study concluded that the Arab countries, despite their differences in implementing the quota system, have not been able to overcome cultural obstacles to women's political participation. The representation of women according to the quota system is affected by the electoral systems prevailing in Arab countries, as well as by the political culture of the electorate, the strength of the women's movement and ideological orientations. This is what makes the quota not the only actor in raising the level of women's political participation.

Despite the importance of mandatory quotas and its role in increasing women's representation in parliaments, it is not a solution to the problem of weak political representation of women, and that activating the political role of women must target the root causes and factors preventing them from political participation and finding solutions to them, which must stem from society and the culture itself and not to impose it through Legislation

الكوتا النسائية نشأتها. انماطها وتطبيقاتها في العراق والدول العربية

أ.م.د اسماء جميل رشيد
مركز دراسات المرأة /جامعة بغداد
asmaajameel71@yahoo.com

(مُلَخَّصُ البَحث)

اعتمدت عدد من الدول العربية نظام الكوتا أو الحصة المخصصة للنساء كوسيلة سريعة وفعالة للتعامل مع التمثيل الناقص للمرأة في البرلمان والمجالس التشريعية العربية.

تحاول الدراسة الحالية تسليط الضوء على نظام الكوتا في سبع دول عربية، وتحليل انماطها، واشكالها، واليات تطبيقها، وتحديد مناطق القوة والضعف فيها وما انتجته من فرص وتحديات امام مشاركة المرأة في السياسة.

وقد خلصت الدراسة الى ان الدول العربية ورغم اختلافها في تطبيق نظام الكوتا لم تتمكن من تجاوز المعوقات الثقافية لمشاركة المرأة السياسية. ويتأثر تمثيل النساء وفقا لنظام الكوتا بالنظم الانتخابية السائدة في البلدان العربية وايضا بالثقافة السياسية للناخبين وقوة الحركة النسائية والتوجهات الايديولوجية. وهذا ما يجعل الكوتا ليست الفاعل الوحيد في رفع مستوى المشاركة السياسية للمرأة.

على الرغم من أهمية الكوتا الإلزامية ودورها في زيادة تمثيل النساء في البرلمانات غير انها ليست حلا لمشكلة ضعف تمثيل المرأة السياسي وان تفعيل الدور السياسي للمرأة يجب ان يستهدف جذور أسباب وعوامل منعهن من المشاركة السياسية وإيجاد الحلول لها والتي يجب ان تنبع من المجتمع والثقافة ذاتها وليست بفرضها عبر التشريعات.

مقدمة

اشارت معظم الدساتير العربية الى حق المرأة في المشاركة السياسية بشكل متساوي مع الرجل، غير ان هذه المساواة لم تترجم الى واقع وبقي حجم مشاركة المرأة في المجالس العربية المنتخبة من أدنى النسب في العالم، فالمساواة التي نصت عليها الدساتير العربية لم تكن كافية لضمان تمثيل عادل للنساء في الحياة السياسية بسبب المعوقات الخاصة بالبنية الثقافية لدول هذه المنطقة والتي تحول دون وصول المرأة الى مواقع صنع القرار.

ولغرض تجاوز هذه المعوقات اعتمدت عدد من الدول العربية نظام الكوتا أو الحصة المخصصة للنساء كوسيلة سريعة وفعالة للتعامل مع التمثيل الناقص للمرأة في البرلمان والمجالس التشريعية العربية. وتعني الكوتا بالمفهوم السياسي توفير فرصة للفئات الأقل حظا في المجتمع مثل الأقليات العرقية والدينية والنساء للوصول عبر الانتخابات الى المؤسسات

التمثيلية في الدولة (الخزاعي، ٢٠١٢،ص٢٨٣). اما الكوتا النسائية فتشير الى تخصيص عدد من المقاعد في الهيئات التشريعية والتنفيذية بهدف زيادة عدد النساء المشاركات والقفز على المعوقات التي تمنع المرأة من الحصول على حقوقها السياسية. وهي شكل من اشكال التمييز الإيجابي الذي يهدف الى تصحيح الخلل وإعادة التوازن في المجتمع.

من مزايا هذا النظام كأجراء مرحلي او مؤقت انه يسمح بتطوير الثقافة السياسية وتذليل العقبات امام مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار، ويعزز من دور المرأة في الحياة السياسية من خلال تأهيل كوادر نسائية لها خبرة في العمل السياسي كما انه يوسع قاعدة المشاركة النسائية في الانتخابات ويشجع الناخبين على الادلاء بأصواتهم للمرشحات طالما ان هناك فرصة مضمونة للفوز.

وبالرغم من الاعتراضات التي واجهتها الكوتا في الدول العربية واعتباره نظام غير ديموقراطي ويتناقض مع مبدأ المساواة التي ينص عليها الدستور حين يعطي تمييزا إيجابيا للمرأة ويقوم على أساس النوع الاجتماعي وليس على أساس الكفاءة ما قد يحرم اشخاص كفوئين من الوصول الى البرلمان ويضر بمبدأ التكافؤ عندما يعطي افضلية للمرأة. غير ان ١٢ دولة عربية من أصل ٢٢ تبنت هذا النظام واعتمدته كاستراتيجية لحل مشكلة نقص تمثيل المرأة في البرلمانات وهي مصر تونس الجزائر المغرب ليبيا موريتانيا السودان العراق الأردن فلسطين سوريا وجيبوتي.

وتحاول الورقة الحالية تسليط الضوء على نظام الكوتا في عدد من الدول العربية، وتحليل انماطها، واشكالها، واليات تطبيقها، وتحديد مناطق القوة والضعف فيها وما انتجته من فرص وتحديات امام مشاركة المرأة في السياسة.

وتأتي أهمية تناول هذا الموضوع من حقيقة وجود اقصاء للمرأة رغم كل الجهود المبذولة لرفع نسبة مشاركتها في الحياة السياسية، كما تأتي اهميته من أهمية الكوتا بوصفها آلية اعتمدتها الدول العربية لزيادة تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار، ومن ضرورة مراجعة ما حققته هذه الآلية على صعيد مشاركة النساء في المجالس المنتخبة.

وستقتصر الورقة على مقارنة وتحليل الكوتا النسائية المطبقة في ٧ دول عربية هي العراق الأردن فلسطين مصر تونس الجزائر المغرب.

بدايات إقرار تطبيق الكوتا في الدول العربية/ نظرة عامة

بادرت عدد من الدول العربية الى تبني نظام الكوتا وتطبيقها مطلع الالفية الثانية أي بعد أكثر من ٣٠ عام على اعلان اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة التي نصت صراحة في مادتها السابعة على ضرورة اتخاذ الدول تدابير مناسبة لأنهاء التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية، وبعد ما يقارب نصف قرن على تطبيق الكوتا لأول مرة في

الدول الاسكندنافية في العام ١٩٥٥. وكانت مصر اول بلد عربي يتبنى نظام الكوتا في العام ١٩٧٩ من خلال تشريع قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٩ الذي يقضي برفع نسبة تمثيل المرأة في مجلس الشعب بحصة لا تقل عن ٣٠ مقعد وبواقع مقعد واحد في كل محافظة، غير ان هذا القانون الغي في العام ١٩٨٦ بموجب القانون ١٨٨ الذي حول نظام الانتخابات الى نظام القوائم، وتم العودة الى نظام الكوتا للمرة الثانية في العام ٢٠٠٩ وبمقتضى القانون ١٤٩ لسنة ٢٠٠٩ والذي خصص دوائر انتخابية تتنافس عليها النساء فقط (المسلماني،٢٠١٥) و بعد قيام ثورة يناير ٢٠١١ تم الغاء هذا القانون وإصدر المجلس العسكرى مرسوم بالاكتفاء بأن تكون فى كل قائمة انتخابية امرأة مرشحة، غير ان دستور ٢٠١٤ ضمن للمرأة ٧٠ مقعدا حيث تضمن ٥٦ مقعدا عبر القائمة المغلقة المتنافسة، وً ١٤ مقعدا عبر التعيين(القمص،٢٠١٧،ص٦).

وحاول المشرع المغربي في العام٢٠٠٢ تخصيص نسبة من مقاعد مجلس النواب للنساء عبر تبني وإقرار لائحة وطنية خاصة بالمرأة في القانون التنظيمي رقم ٠٦/٠٢ القاضي بتغيير القانون التنظيمي لمجلس النواب غير ان المجلس الدستوري اعتبر مضمون المادة المعنية بالكوتا تتعارض مع الدستور المغربي الذي يقضي بالمساواة بين الجنسين، فعمدت الأحزاب من جانبها الى تبني نظام الكوتا للنساء دون النص عليها في القانون(الشيب،٢٠١٧،ص٦٣)

وطبقت الأردن نظام الكوتا للمرة الأولى في العام ٢٠٠٣ بموجب القانون المؤقت للانتخابات رقم ١١ لسنة ٢٠٠٣ الذي تم بموجبه تخصيص ٦ مقاعد للإناث في مجلس النواب، وفي العام ٢٠١٠ صدر تعديل لقانون الانتخابات تم بموجبه مضاعفة الكوتا الى ١٢ مقعد (الخزاعي،٢٠١٢، ص٢٨٣).

ولم يكن للمرأة في العراق فرصة للدخول الى المجال السياسي في العراق، غير ان شروط بناء الدولة بعد انهيار النظام السياسي السابق في العام ٢٠٠٣ ساعدت على اقحام المرأة في الجسد السياسي واتساع مشاركتها في المجال العام. وردت الكوتا في المادة (٣٠) الفقرة (ج) من قانون ادارة الدولة في العام ٢٠٠٤التي نصت على ان " تنتخب الجمعية الوطنية نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من أعضاء الجمعية الوطنية "(رشيد،٢٠٠٨،ص٢٠) واقر نظام الكوتا في العراق من خلال أمر سلطة الائتلاف رقم ٩٦ بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١٥ والذي سرى على أول انتخابات جرت في كانون الثاني ٢٠٠٥. وتنص المادة ٤ على وجوب ان يكون اسم امرأة واحدة على الأقل ضمن أسماء اول ٣ مرشحين في القوائم الانتخابية كما يجب ان يكون ضمن أسماء اول ٦ مرشحين على القائمة اسم امرأتين على الأقل وهكذا دواليك الى نهاية القائمة(العبيدي،٢٠٠٨،ص٣٢)

وفي فلسطين اقرت الكوتا في العام ٢٠٠٥ عندما صدر قانون الانتخابات التشريعية رقم ٩ ونص على كوتا ترشيحية للنساء بنسبة ٢٠% كحد أدني من نصف عدد اعضاء المجلس التشريعي الذي يتألف من ١٣٢ عضوا نصفهم مرشحين عن القوائم الحزبية ونصفهم عن تمثيل الاغلبية*

واشترط ترتيبا للأسماء في القوائم الانتخابية المقدمة من الاحزاب. وقد تم احتساب حصة المرأة من خلال القائمة بواقع امرأة واحدة في الأسماء الثلاثة الأولى من القوائم وامرأة ثانية من الأسماء الأربعة التالية وثالثة من كل خمس في تلك القوائم (الشيب،٢٠١٧،ص104). وتبنت الجزائر في وقت متأخر نسبياً إصلاحات قانونية محلية لتوسيع حظوظ النساء في الوصول الى المجالس المنتخبة وتضمنت هذه الإصلاحات قانون الكوتا بوصفها الية استنهاضية ومحفزة لزيادة مشاركة النساء في العملية السياسية. وبموجب هذه الالية أجبرت الأحزاب وفقاً للقانون العضوي رقم ٥٣/١٢ الذي صدر في العام ٢٠١٢ على الاخذ بنظام الحصص النسائية(ليندة،٢٠١٤،ص٩٤). اما في تونس فقد تم اعتماد الكوتا لأول مرة في انتخابات عام ٢٠٠٤ عندما تبنى الحزب الحاكم آنذاك نظام الكوتا في لوائح الترشيح بنسبة لا تقل ٢٠% وقد وصلت نسبة النساء في البرلمان في العام ٢٠٠٩ الى ٢٧,٥% لتحقق تونس المرتبة الأولى في نسبة تمثيل المرأة في البرلمانات العربية(سمينة،٢٠١٤).

أنماط الكوتا المطبقة في الدول العربية

ثمة معايير مختلفة في تصنيف الكوتا النسائية، فبعض الدراسات تقسم الكوتا بالاعتماد على مصدرها الى كوتا دستورية وكوتا تشريعية وكوتا حزبية. فيما تشير تصنيفات أخرى الى طريقة تطبيقها وتقسمها الى نوعين الكوتا الترشيحية والكوتا التمثيلية او الكوتا على أساس النتائج. وهناك من يصنفها الى كوتا تشريعية واخرى حزبية. وقد اخترنا تصنيفا يحاول ان يجمع بين التصنيفات المختلفة لانماط الكوتا. وهي الكوتا الإلزامية حيث تقوم الدولة بفرض نظام الكوتا النسائية اما من خلال الدستور او القوانين والأنظمة الانتخابية والكوتا الطوعية أو الاختيارية التي عادة ما تتبناها الأحزاب دون نص ملزم من الدولة.

أولاً: الكوتا الالزامية

معظم البلدان العربية التي تبنت نظام الكوتا قد عمدت الى فرضها بطريقة ملزمة عبر النص عليها في دساتيرها او في قوانينها وتشريعاتها، بمعنى ان الكوتا المطبقة في اغلب

*تبنت فلسطين نظام انتخابي مختلط قائم على المزج بين القائمة النسبية والدوائر بواقع ٦٦ مقعد لكل منهما وفرض حصة النساء على نظام القوائم فقط ولم يضمن لها حصة في نظام الاغلبية غي ان قانون الانتخابات رقم ١ لسنة ٢٠٠٧ الغى النظام المختلط واعتمد طريقة واحدة في الانتخابات هي النظام النسبي الكامل الذي يعتمد على القوائم الحزبية.. ينظر هادي شيب مصدر سابق ص ١٠٤

الدول العربية هي كوتا الزامية، وليست كوتا طوعية. وهناك عدة أسباب تدفع لاعتماد الدول العربية نظام الكوتا الإلزامية، لعل في مقدمتها صعوبة التغلب على المعوقات الثقافية والصور النمطية الراسخة التي تحول دون وصول المرأة الى مواقع صنع القرار من دون نصوص قانونية ملزمة. والسبب الاخر وربما الأهم هو ان المجتمعات العربية لم تتوصل الى هذا النظام نتيجة تطور طبيعي وتدريجي في وعي شعوبها واحزابها، وانما استوردته جاهزاً مثله مثل العديد من القوانين الحساسة للنوع الاجتماعي وهو ما يجعل تبني الأحزاب طواعية وبإرادتها لهذا النظام أمر صعب التحقق. من جهة اخرى فان نجاح الكوتا الطوعية مرهون بوجود أحزاب قديمة وقوية قادرة على التأثير في توجهات الناخبين وكسب التأييد. ومثل هذه الأحزاب يقل وجودها في مجتمعاتنا العربية. ومايزيد من صعوبة تبني الاحزاب للكوتا بشكل طوعي ودون إلزام هو ان الخطاب حول قضايا المرأة وحقوقها ومشاركتها السياسية لا يمتلك التأثير ذاته الذي يحدثه مثل هذه الخطاب في المجتمعات المتقدمة حتى على جمهور النساء أنفسهن اللاتي يتمثلن القيم الذكورية في سلوكهن الانتخابي ويدافعن عنها وكأنها قيمهن مما ينفي وجود اي مصلحة للاحزاب في اشراك النساء وتخصيص حصة لهن طالما لايملك مثل هذا التوجه تاثيرا على سلوك الناخبين.

وتأخذ العديد من الدول بأكثر من نمط كان تكون الكوتا الزامية ينص عليها الدستور وتشريعية تنص عليها قوانين الانتخابات ومجالس النواب في الوقت نفسه أو تكون الكوتا تشريعة لكنها تفرض على اللوائح الترشيحية للأحزاب اي تشريعية حزبية (عز الدين،٢٠١٤).

١- الكوتا الدستورية

يمكن اعتبار العراق اول بلد عربي اعتمد على الدستور بوصفه مصدرا لنظام الكوتا، حيث وردت الكوتا بشكل واضح وصريح في المادة ٤/٩٤ من دستور العراق الدائم لعام ٢٠٠٥ والتي تنص على " يستهدف قانون الانتخابات تحقيق نسبة تمثيل للنساء لا تقل عن الربع من عدد أعضاء مجلس النواب" وقد أسست هذه القاعدة الدستورية لقواعد قانونية عملت على تحقيق مشاركة واسعة للمرأة في المجالس المنتخبة (زويني،٢٠١٧،ص٩٠).

وورد مضمون الكوتا في الدستور الجزائري دون ان يشير صراحة الى كلمة الكوتا اذ تم إضافة مادة جديدة بالرقم ٣١ مكرر بموجب التعديل الدستوري لسنة ٢٠٠٨ تقضي بان تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة (ليندة،٢٠١٤،ص٩٤). كما نصت المادة ١٨٠ من الدستور المصري للعام ٢٠١٤ على تخصيص ربع المقاعد في البرلمان للشباب دون سن٣٥ والربع للمرأة على ان لا تقل نسبة تمثيل العمال والفلاحين ٥٠% من اجمالي عدد المقاعد واقر الدستور كوتا نسائية في

المجالس المحلية تتمثل بربع المقاعد(القمص،٢٠١٧،ص٢٣). اما التفاصيل الدستورية الواجب مراعاتها عند تطبيق الكوتا، فترد عادة ضمن قانون الأنظمة الانتخابية.

٢- الكوتا القانونية او التشريعية

وتعني تخصيص حصة للنساء بموجب تعديل او اصدار قوانين جديدة تضمن وجود المرأة بشكل متكافئ في المجالس المنتخبة وتقضي هذه القوانين بتخصيص نسبة معينة من المقاعد او حفظ عدد منها للمرأة (الشيب،٢٠١٧،ص٤٣). ومن البلدان العربية التي تبنت الكوتا التشريعية الأردن حيث تم النص عليها في قانون الانتخابات رقم ١١ لسنة ٢٠٠٣ والذي عدل بموجب قانون الانتخابات لمجلس النواب رقم ٩ لسنة ٢٠١٠. كذلك يمكن الاشارة الى الكوتا التشريعية في فلسطين وتونس بعد ثورة يناير ٢٠١٠ والعراق والجزائر وجميع هذه الدول اعتمدت الكوتا التشريعية الى جانب الانواع الاخرى من الكوتا. غير ان من أبرز الفجوات في هذا النمط من الكوتا ان المرأة فرضت بموجب القوانين فرضا ولم تأتي نتيجة لجهود حركة نسائية نشيطة وفعالة قادرة على احداث ضغط على الأحزاب، او نتيجة لأدراك هذه الأحزاب لأهمية مشاركة المرأة وتبني مطاليبها.

٣- الكوتا الالزامية الحزبية

هناك شكل ثالث للكوتا الإلزامية المطبقة في عدد من الدول العربية الى جانب الكوتا التشريعية والدستورية او تأتي مترافقة معها وهي الكوتا الإلزامية للأحزاب، وهي على نوعين الأولى كوتا الزامية حزبية على مستوى قوائم الترشيح حيث تجبر القوانين الأحزاب على ترشيح نسبة محددة من النساء على قوائمها شرطا لقبول مشاركتها في الانتخابات والنوع الثاني هي الكوتا الإلزامية الحزبية على مستوى هيكلية الحزب، ويضمن هذا النمط من الكوتا القائم على الزام الأحزاب باعتماد نسبة معينة من النساء على صعيد هياكلها التنظيمية، زيادة ملحوظة في نسبة التمثيل النسوي النوعي وليس الكمي في المجالس المنتخبة وتأتي أهميته من الدور الفاعل التي تقوم به الأحزاب في التمكين السياسي للمرأة اذ تكون الاحزاب ملزمة بالسعي لتنظيم وتحفيز النساء والبحث عن مرشحات محتملات كما انه يعطي للمرأة فرصة مضمونة لتبوء مكانة مهمة داخل الاحزاب (نظرة للدراسات النسوية،٢٠١٣). وقد بينت التجارب ان الكوتا الإلزامية الحزبية تعطي دافعاً للأحزاب لان تضع النساء في مواقع أفضل في هياكلها التنظيمية الداخلية وتعمل على تمكين وتأهيل الكوادر النسوية للعمل في المجالس المنتخبة، وهو ما قد يشجع النساء على الانخراط في الاحزاب واكتساب الدربة في العمل السياسي قبل الزج بهن في العملية الانتخابية خاصة وان النساء في هذه المنطقة تحجم وتعزف عن العمل الحزبي نتيجة لتهميش دورهن داخل الأحزاب واقصائهن عن مواقع صنع القرار واناطتهن بأدوار منمطة جنسياً مثل تحديد عملهن داخل لجان ومكاتب المرأة

والطفل لذلك فأن دعم النساء في المجال السياسي من خلال الأحزاب أولا يعد مهما لتهيئتها للدخول الى المجالس المنتخبة (المصدر السابق).

غير ان المشكلة في المنطقة العربية هو ان معظم الدول التي تبنت هذا النمط من الكوتا اختارت الكوتا الحزبية على مستوى الترشيح وليست الكوتا على مستوى هيكلية الحزب باستثناء الجزائر.

ففي فلسطين أجبرت الأحزاب على ترشيح نسبة محددة من النساء على قوائمها ونص قانون الانتخابات على طريقة ترتيب أسماء النساء لضمان وصولها الى المجالس المنتخبة.

وفي العراق، لم تجبر الأحزاب على تبني النسبة ولكن وضع المشرع تضمين النساء وفق ترتيب معين في القائمة الانتخابية شرطا لقبول القائمة للترشح للانتخابات وهذه القوائم قد تضم تكتلات سياسية وشخصيات مستقلة وليست بالضرورة أحزاب. وهو ما أدى بالنتيجة الى عدم تبني الأحزاب او حرصها على وضع النساء في هياكلها التنظيمية.

تبنت تونس هذا النمط من الكوتا الحزبية القائمة على أساس الترشيح بعد الثورة التونسية وسقوط نظام بن علي في العام ٢٠١١ حيث اقرت هيئة الدفاع عن الثورة ان المجلس التأسيسي يكون مناصفة بين النساء والرجال (سمينة،٢٠١٤) وهو ما أدى الى اعتراض عدد من الأحزاب بحجة عدم وجود كوادر نسائية مؤهلة لقيادة القوائم

طبقت الكوتا الحزبية على مستوى الترشيح في مصر بعد ثورة يناير عام٢٠١١ حيث نص قانون الانتخابات ٢٠١١ على ترشيح امرأة واحدة على الأقل في كل قائمة حزبية، واعتبر ذلك تراجعا في نسبة تمثيل المرأة اذ حدد القانون امرأة واحدة فقط ولم يحدد لها ترتيب الزامي على القوائم.

وتعد الجزائر البلد العربي الوحيد الذي اعتمد الكوتا النسائية الإلزامية على مستوى هيكلية الحزب وعلى مستوى الترشيح في الوقت ذاته، حيث ألزمت الأحزاب السياسية بتقديم قوائم حزبية تمثل فيها النساء ما نسبته ٣٠ على الأقل ويؤدي عدم الالتزام بهذا الشرط الى رفض القائمة بأكملها. كما نص القانون العضوي للأحزاب رقم١٢/٤ للعام ٢٠١٢ على مواد يوجب المشرع فيها تواجد نسبة من النساء ضمن الأعضاء المؤسسين (الفقرة الاخيرة مادة ١٧)، كما يجب ان يتضمن المؤتمرين نسبة ممثلة من النساء وفقا للفقرة الأخيرة من المادة ٢٤ وأكدت المادة ٣٥ على ضرورة ان تتضمن هيئة المداولة في الحزب والهيئة التنفيذية من بين أعضائها نسبة ممثلة من المناضلات وان يضم كل حزب سياسي نسبة من النساء ضمن هيئاته القيادية (ليندة،٢٠١٤،ص٩٥)

ثانياً: الكوتا الطوعية في البلدان العربية:

يقوم هذا النوع من الكوتا وكما هو واضح من التسمية على مبدأ الطواعية وتلافيا لعيوب الالزام، حيث لا يوجد أي نص قانوني ملزم وانما يتم تبنيها طوعاً من قبل الأحزاب السياسية لضمان ترشح عدد او نسبة محددة من النساء على قوائم الحزب، وهذا النوع من الكوتا غير ملزم ولا يترتب عن عدم الاخذ به أي مخالفات قانونية (لارسرود وتافرون،٢٠٠٧،ص٩). ولهذا النوع من الكوتا أهمية كبيرة في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة فتبني الأحزاب للكوتا يعكس قناعة حقيقة بحق المرأة في التمثيل وليس من خلال الزامها بنص او تشريع قانوني(الشيب،٢٠١٧،ص٨٩)

وينتشر هذا النوع من الكوتا في اغلب الدول المتقدمة ذات البناء الديمقراطي الراسخ حيث انتهجت الأحزاب الكبيرة سياسيات وإجراءات لصالح المرأة ودعم دورها السياسي وأقرت حصة للمرأة في التمثيل الحزبي(ليندة،٢٠١٤،ص٩٥). وقد لاحظ الباحثون أهمية هذا النوع في تغيير الصورة النمطية للمرأة، فأقدام أحزاب الأغلبية بترشيح نسبة من النساء في قوائمها الانتخابية يدفع الأحزاب الأخرى الى اعتماد نفس السياسة تجاه المرأة مما يؤدي الى تغيير قناعات الافراد بمشاركة المرأة (بن الشيخ،٢٠١١،ص٢٩٣).

وعلى الرغم من نجاح تجربة الكوتا الطوعية التي تتبناها الأحزاب واهميتها في التمكين السياسي للمرأة، واعتماد أكثر من ١٢٥ حزب سايسي في ٦١ دولة على الكوتا الطوعية الخاصة بها، الا انه لا توجد من الدول العربية سوى دولتين فقط هي المغرب وتونس ما قبل ثورة ٢٠١١ تتبنى هذا الشكل من اشكال الكوتا.

وهناك نوعين من الكوتا الطوعية الحزبية الاولى على صعيد قوائم الترشيح والثانية الكوتا الحزبية الطوعية على صعيد هيكلية الحزب. في المغرب تبنت الأحزاب السياسية إجراءات إيجابية وأقرت نظام الكوتا في إطار توافق وطني ذو طبيعة أخلاقية غير ملزمة يقضي بتخصيص لائحة وطنية للنساء دون النص عليه في القانون والتزمت الأحزاب بهذا الامر. وقد بلغ عدد النساء اللاتي رشحتها الاحزاب على القوائم الوطنية ٦٩٧ امرأة بالإضافة الى ادراج ٤٧ امرأة على القوائم المحلية. غير ان كوتا المغرب هي كوتا طوعية على صعيد قوائم الترشيح، وليست على صعيد هيكلية الحزب أي لم تقم الاحزاب بتغيير هيكليتها الداخلية والسماح باشراك النساء في شغل المناصب القيادية من خلال تغيير انظمتها الداخلية واعتماد حصة نسائية محددة في قياداتها العليا. خلافا لتونس قبل الثورة حيث أتبع حزب التجمع الدستوري – الحزب الحاكم سابقا – خطط لتشجع المرأة في الانخراط في صفوفه، ونتيجة لهذا المنهج تعزز حضور المرأة في إدارة التجمع حيث أصبحت نسبة حضور النساء في اللجنة المركزية ٣٧.٩ % في ٢٠٠٨ بعد أن كانت

٣.١% سنة ١٩٥٧و٢١.٢% في ١٩٩٨ و٢٦.٤ % في ٢٠٠٤. كذلك عينت إمرأة كأحد أعضاء الديوان السياسي وهي أعلى هيئة في الحزب الحاكم سابقا في سنة ٢٠٠٨ .كما إختار الحزب الدستوري الديمقراطي – الحاكم سابقا – في تونس بشكل طوعي اعتماد نظام "الكوتا" في لوائح الترشيح بنسبة لا تقل عن ٢٠ في المائة، الأمر الذي أسهم خلال انتخابات أكتوبر ٢٠٠٤ في وصول ٤٣ امرأة إلى البرلمان الذي يتشكل من ١٨٩ عضوا؛ وفي إنتخابات ٢٠٠٩ في وصول٥٩ امرأة للبرلمان أي بنسبة ٢٧.٥٩%،كما شغلت إمرأة منصب نائبة ثانية لرئيس مجلس النواب وترأست إمرأة أخرى لجنة التشريع العام سنة ٢٠٠٩ وهي نسبة تسجل لأول مرة في البلاد(سمينة،٢٠١٤)

غير ان من المشكلات أوالعقبات التي واجهت هذا النوع من الكوتا هو ترشيح النساء على اعتبارات غير عقلانية مثل العلاقات العائلية والقرابيةعلى حساب اعتبارات الكفاءة (الشيب،٢٠١٧، ص٦٤)

ومن مشكلاتها أيضا هو ان ليس بالضرورة ان تلتزم جميع الأحزاب بهذا النوع من الكوتا (كما حدث في تونس قبل الثورة حيث تبنى الكوتا حزبا واحدا فقط هو الحزب الحاكم) وأنها غير محمية، أي من الممكن التخلي عنها، وهو ما دفع للمطالبة بتقنين الكوتا الطوعية بقوانين (او الدعوة الى دسترة الكوتا الطوعية) وذلك لحماية ما وصلت اليه نسبة تمثيل النساء في هذه المناطق اولا، ولان الأحزاب في المنطقة العربية تعزف عن تبني هذا الشكل من الكوتا (نظرة للدراسات،٢٠١٣)

وبالإضافة الى هذين النمطين من الكوتا لجات كل من الجزائر والمغرب الى نمط آخر هو الكوتا التحفيزية. ففي الجزائر وعدت الدولة بمساعدة مالية خاصة للأحزاب السياسية بحسب عدد مرشحاتهن المنتخبات في المجالس الشعبية التنفيذية وفي البرلمان. كما نص قانون الاحزاب على حرمان الحزب من الحوافز المالية مالم يلتزم بالنسبة التي حددها القوانون في الهيكلية الداخلية للحزب. وفي المغرب وضعت الحكومة نظاما تحفيزيا ماليا للأحزاب وذلك من اجل تخصيص مراكز متقدمة للنساء بمختلف لوائح الترشيح العادية (أي ليست اللائحة الوطنية الخاصة بالنساء) من خلال تخصيص مبالغ نقدية للأحزاب على أساس عدد المقاعد التي ستحصل عليها النساء في الدوائر الانتخابية الاعتيادية، هذه المبالغ تفوق خمس مرات قيمة المبلغ الذي يدفع للأحزاب عن المقاعد التي يحصل عليها المرشحين الذكور(الشيب،٢٠١٧،ص٦٥).

تطبيقات الكوتا النسائية (على مستوى الترشيح او على مستوى النتائج)

طبقت الدول العربية نظام الكوتا على مستوين الاول اثناء عملية الترشيح وتسمى الكوتا الترشيحية أو بعد النتائج النهائية للعملية الانتخابية وتسمى الكوتا التمثيلية أو الكوتا التي

تستهدف النتائج. وتسعى الكوتا المطبقة اثناء عملية الترشيح الى تسهيل وضع النساء في مواقع ضمن المرشحين على قوائم الاحزاب والكتل المرشحة بما يضمن لهن فرص متساوية تقريبا لانتخابهن في الهيئات المنتخبة. وتتنوع الدول في احكامها لتطبيق الكوتا القائمة على الترشيح بعضها عمد الى تحديد نسبة مثل ٣٠% كحد ادنى للنساء في القائمة دون قواعد واضحة حول ترتيبهن أو تسلسلهن على القائمة (لارسرود وتافرون،٢٠٠٧،ص٩)، كما هو معمول به في الجزائر حيث الزم قانون الانتخاب الأحزاب بتقديم قوائم حزبية تحتل فيها النساء نسبة ٣٠%،دون ان ينظم وضع المرأة في القائمة الانتخابية ولم يحدد لها ترتيباً معيناً كذلك لم يوفر ضمانات كافية لترتيبها من طرف الأحزاب، مما قد يؤدي الى وضعهن في ذيل القائمة وتضاؤل فرصهن في الفوز بالانتخابات خاصة عندما لايصل عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب الى النسبة المطلوبة(ليندة،٢٠١٤،ص٩٣)

وتلافياً لعدم مراعاة الاحزاب لمعايير العدالة في تنظيمها للقوائم وتقديم الذكور على الاناث لجأت القوانين الانتخابية في كل من العراق وفلسطين وتونس الى وضع قواعد محددة لترتيب المرشحين بما يضمن فوز بعض النساء بمقاعد في الهيئات المنتخبة.

ففي فلسطين الزم القانون الانتخابي كل قائمة ترغب بالترشح بأن تتضمن امرأة واحدة بين الأسماء الثلاثة الأولى فيها، وامرأتان بين الأربعة أسماء التي تلي ذلك، وتتضمن القائمة امرأة بين كل خمسة أسماء تلي ذلك(الشيب،٢٠١٧،ص٨٨). وفي العراق الزم قانون الانتخابات بضرورة وجود مرشحة امرأة على الأقل ضمن كل ثلاثة مرشحين، وهكذا حتى نهاية القائمة. وعدم قبول أي قائمة لا تكون المرأة فيها اسماً ثالثاً بين أسماء المرشحين، ورغم وجود هذا الترتيب غير ان نتائج الانتخابات لم تسفر عن فوز النساء بحسب النسبة المقررة والبالغة ٢٥% ففي الانتخابات التي جرت في كانون الثاني عام ٢٠٠٥ حصلت النساء على (١٩ %) فقط من المقاعد البرلمانية ، مما اضطر الجهات المعنية الى تخصيص مقاعد تعويضية للمرأة لتصل الى النسبة المنصوص عليها في الدستور.وقد تكررالامر ذاته في انتخابات مجالس المحافظات للعام ٢٠٠٩ اذ لم يصل تمثيل النساء في ست محافظات الى نسبة ٢٥% المقررة ويرتبط هذا الخلل بالدرجة الاولى بوضع المرأة اسماً ثالثاً في القوائم الفائزة. اذ لم تحصل النساء في القوائم التي لم تحقق سوى مقعد واحد او مقعدين على فرصة للفوز في إطار الكوتا.، وقد التفت الجهات المسؤولة عن الانتخابات وبررت نقص التمثيل النسوي من خلال الادعاء بان نسبة ال ٢٥% قد تحققت على مستوى العراق ككل(رشيد،٢٠١٢،ص٥٨)

اتبعت تونس بعد الثورة في العام ٢٠١١ نمطً خاصاً (متاثرة بذلك بقانون المناصفة الفرنسي) في دفع الأحزاب لأنصاف النساء في قوائم الترشيحات، من خلال إلزام الاحزاب

باعتماد نسبة ٥٠% من المرشحين اناث و ٥٠% من المرشحين ذكور والزم بترتيب أسماء المرشحين على اللائحة بالتناوب بين الجنسين. غير ان النساء اللاتي وضعن على رأس القائمة لم تتجاوز نسبتهم ٦% ورغم وجود قانون المناصفة غير ان نسبة النساء الفائزات لم تتجاوز ٢٤,٦% من المقاعد(سمينة،٢٠١٤). ذلك ان القانون الانتخابي اكتفى بإقرار التناصف والتناوب في الترشح ولم يتخذ المشرع التدابير الكفيلة بالوصول الى التناصف على مستوى المجالس. كما انه لم يحدد حصة الكوتا او نسبة معينة للنساء للفوز بها (رابطة الناخبات التونسيات،٢٠١٨،ص١٣-١٤).

ما يؤخذ على الكوتا الترشيحية التي تلزم الأحزاب بوضع المرأة في القوائم هي انها كوتا كمية وليست كوتا نوعية وان اشراك المرأة في القوائم يأتي بدافع القانون الانتخابي وليس نابعا عن قناعة حقيقية من قبل الأحزاب السياسية بأهمية مشاركة المرأة في المجالس التشريعية (ليندة،٢٠١٤،ص٩٥)

وكانت من نتائج هذه الطريقة ايضا ان تم اختيار النساء في القوائم على أسس قرابية وعشائرية، روعي فيه ألا يكون لهن وجهات نظر ممكن ان تتقاطع مع توجهات الحزب أو أن يعارضن القرارات الصادرة عنه، وهي قضية خطيرة انعكست على ضعف الأداء البرلماني للنساء المشاركات بالعملية السياسية، كما أنها حرمت الناشطات في الحركة النسائية اللواتي ناضلن من أجل تثبيت الكوتا في الدستور من الوصول الى البرلمان.

ثانياً: الكوتا التي تستهدف النتائج (الكوتا التمثيلية).

ويتمثل هذا الشكل بضمان نسبة محددة أو عدد محدد من المقاعد تخصص حصرًا للنساء. وفي هذه الحالة لايضمن نظام الكوتا ترشيح النساء فقط، بل يضمن وصولهن إلى مواقع صنع القرار (العزباوي،٢٠١٤). ويمكن اعتبار وجود قوائم او دوائر انتخابية خاصة بالنساء كأحد اشكال الكوتا التي تستهدف النتائج يفترض هذا الشكل اقتصار الترشيح في هذه الدوائر على المرأة فقط. كما هو الحال في مصر حيث يقسم قانون الانتخابات جمهورية مصر الى اربع دوائر اثنين من هذه الدوائر يكون لها ١٥ مقعد موزعة على الاقباط والفلاحين والشباب وذوي الاعاقة ومصريي الخارج على ان يكون ٧ من اصحاب هذه الصفات او الفئات من النساء،اما الدائرتين الاخريين فتملك كل منها ٤٥ مقعد على ان يكون ٢١ منها للنساء ولاتقبل اي قائمة لاتتضمن الشروط الواردة في هذا القانون وقد رشحت الاحزاب العدد المنصوص عليه بالكوتا النسائية . ولعدم وجود قانون ينظم ترشيح المرأة على المقاعد الفردية فان ٢٣ حزب من اصل ٥٠ خاضوا الانتخابات دون ترشيح اية امراة.علما بان هذه الدوائر تخصص فقط للقائمة الحزبية وليس للانتخاب الفردي اذ يمزج النظام الانتخابي المصري بين النظام الفردي والتمثيل النسبي بالقوائم (القمص،٢٠١٧،ص٥٠).

ويعد نظام القائمة أو اللوائح الخاصة بالنساء شكل اخر من اشكال الكوتا التي تستهدف النتائج او الكوتا التمثيلية، ويطبق هذا النظام في المغرب حيث توافقت الاحزاب في إطار التزام سياسي؛ على تخصيص لائحة او قائمة وطنية للنساء تقوم على اختيار كل حزب لعدد من النساء لايقل عن ٣٠ امرأة ووضعهن ضمن لائحة خاصة تعرض على الناخبين لغرض التصويت عليها على مستوى الدوائر وبناء على النتائج وبحسب الاصوات التي يحصل عليها كل حزب يحصد مقابلها النسبة التي يستحقها من مقاعد اللائحة المخصصة للنساء.وقد ادى هذا التطبيق الى حصول النساء على ٣٠ مقعد في انتخابات مجلس النواب للعام ٢٠٠٢ بالاضافة الى الفائزات على القوائم الاقليمية وفي انتخابات ٢٠١١ وصل عدد المقاعد المخصصة للمرأة عبر اللائحة الوطنية الى ٦٠ مقعد (نظرة للدراسات،٢٠١٣).

ويمكن اعتبار نظام أفضل الخاسرين كشكل اخر للكوتا التمثيلية التي تستهدف النتائج، وبحسب هذا التطبيق تعتبر المرشحات الحاصلات على اعلى الأصوات وبما لا يتجاوز العدد المخصص للكوتا كفائزات بغض النظر عن الأصوات التي يحصل عليها المرشحون الذكور. وتعتمد الاردن هذا النوع من الكوتا حيث تعتبر فائزة بالمقاعد المخصصة للنساء المرشحات اللاتي حصلن على اعلى النسب في جميع الدوائر الانتخابية (الخوالدة،٢٠١٤، ص٢٢٩).

وعلى الرغم من اهمية الكوتا التي تستهدف النتائج او الكوتا التمثيلية في دفع النساء في المجالس المنتخبة من خلال مقاعد محجوزة للمرأة غير ان المرشحات في الدول التي تعتمد هذا النظام يواجهن صعوبات ومعوقات.من بينها تحمل المرأة للاعباء المرتبطة بالانتخابات مثل الحملات الانتخابية والدعاية الخاصة بها وحدها اذا كانت تترشح على مقعد مخصص للمرأة. وقد اثبتت التجربة المصرية في انتخابات ٢٠١٠ ان النساء اللاتي تصل الى هذه المقاعد هن صاحبات السلطة والنفوذ فقط واللاتي يعبرن بالضرورة عن مصالح الحزب الحاكم وليس عن مصالح النساء كما حدث في انتخابات عام ٢٠١٠ عندما هيمن الحزب الحاكم على معظم المقاعد المخصصة للمراة(نظرة للدراسات النسوية ،٢٠١٣). وواجهت المرشحات في الاردن مشكلة اخرى نتيجة اعتماد الكوتا التمثيلية او الكوتا المستندة على النتائج تتعلق بحجم الدائرة الانتخابية التي تترشح عليها النساء، حيث كانت فرصة المرشحات في الدوائر الانتخابية ذات الكثافة السكانية المنخفضة في الفوز اكبر من النساء المرشحات في الدوائر ذات الكثافة السكانية العالية .وكانت من نتائج تطبيق الكوتا التمثيلية طبقا للدوائر الانتخابية ان خسرت المرشحات اللاتي حصلن على اعلى الاصوات لان هذه المرشحة قد فازت على مستوى المحافظة وكان المفروض ان يتم قسمة عدد الاصوات التي تحصل عليها المرشحة على اجمالي اصوات المحافظة، غير ان قسمة الاصوات على جميع

الدوائر الانتخابية أدى الى الحاق الظلم بالمرشحات اللاتي حصلن على اصوات عالية فاصبح معيار الفوز بمقاعد الكوتا ليس الكفاءة وانما اصبح المعيار حجم الدائرة الانتخابية(الخزاعي،٢٠١٢،ص٢٩١)

شكل الكوتا المطبقة في الدول العربية / مفتوحة او مغلقة

يجري احتساب النتائج للنساء بحسب شكل الكوتا المقررة في الدولة وهي اما ان تكون كوتا مغلقة لايحق للمرشحات التنافس مع الرجال على بقية المقاعد، او تكون مفتوحة يمكن للمرشحات فيها الاختيار بين الترشح للتنافس رعلى مقاعد الكوتا المحددة للنساء أو خارجها لمنافسة المرشحين الرجال على المقاعد الاخرى (الخوالدة،٢٠١٤، ص٢٢٦).

يتبنى العراق الكوتا المغلقة اذ حدد الدستور تمثيل النساء بنسبة لا تقل عن الربع ٢٥%. ولا يحق للمرأة التنافس خارج المقاعد المخصصة لها وتبقى حصة النساء ثابتة غير قابلة للزيادة وكان المشرع يريد بذلك ان يبقي على تمثيل النساء في الحدود الدنيا، وتسمى الكوتا في هذه الحالة بكوتا الحد الاعلى حيث لا يمكن ان يزيد عدد الفائزات عن النسبة المقررة.

ويتم احتساب المقاعد للفائزات على اساس المنافسة في الاصوات التي حصلت عليها المرشحات في القوائم الفائزة بغض النظر عن الاصوات التي حصل عليها المرشحون الذكور، ووفق الية تضمن صعود امرأة واحدة مقابل كل ثلاثة رجال في القائمة (زويني، ٢٠١٧، ص٩١). وعلى الرغم من حصول ٢٢ مرشحة على عدد من الاصوات تنافس أصوات الرجال الفائزين في نفس القائمة وتتفوق عليها احيانا، مما يؤهلها للحصول على مقعد خارج الكوتا غير انه تم اعتبارهن ضمن الكوتا.

وفي الجزائر التي تعتمد نظام التمثيل النسبي بالقائمة تم تخصيص ٢٠-٤٠ مقعد للنساء بحسب الكثافة السكانية (كوتا تراكمية) اذ نص القانون العضوي على ان لا يقل عدد النساء في كل قائمة ترشيحات حرة او مقدمة من حزب عن النسب الاتية ٢٠% عندما يكون عدد المقاعد يساوي ٤ مقاعد و ٣٠% عندما يكون عدد المقاعد يساوي او يفوق سبعة مقاعد ٣٥% عندما يكون عدد المقاعد يساوي او يفوق ١٤ مقعد و ٤٠% عندما يكون يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق اثنين وثلاثين مقعدا، و ٥٠% بالنسبة لمقاعد الجالية الوطنية في الخارج اما في المجالس البلدية فقد حدد القانون نسبة ٣٠% من المجالس الموجودة في الدوائر والبلديات التي يزيد عدد سكانها عن ٢٠ الف نسمة (سمينة،٢٠١٤).

وفي مصر التي تعتمد نظام انتخابي مختلط يجمع بين نظام التمثيل النسبي بالقائمة والترشيح الفردي، خصص للمرأة ٥٩ مقعد عبر القائمة المغلقة و١٤ مقعد عبر التعيين من

قبل رئيس الجمهورية فضلا عن المقاعد التي ستحصل عليها من الترشيح الفردي (كوتا مفتوحة)

اما الكوتا في الاردن حيث النظام الانتخابي فيها مختلط ايضا فهي كوتا الحد الادنى وهي كوتا مفتوحة يسمح فيها للمرأة بالتنافس خارج الكوتا فبالإضافة الى ال ١٢ مقعد المقررة للنساء وفقا للكوتا سمح للمرأة بالتنافس على المقاعد الاخرى دون ان يحسب ذلك ضمن الكوتا.

وفي المغرب تم تخصيص المقاعد للنساء على اللوائح الوطنية الخاصة بالمرأة بالإضافة الى حق النساء في المنافسة خارج اللائحة الوطنية.

تسمح الكوتا المفتوحة بزيادة عدد النساء عن الحد المقرر له في نظام الكوتا، وفي نفس الوقت يعطي السماح للمرأة بالتنافس مع الرجال خارج الكوتا الفرصة لرصد ومعرفة التطور الحاصل في المشاركة السياسية للمرأة والثقافة السياسية للناخبين.

الاستنتاجات

١- ساهم نظام الكوتا في رفع نسبة تمثيل النساء في المجالس العربية المنتخبة ولكن المرأة وبعد أكثر من ١٧ عام على تطبيق نظام الكوتا لم تنجح في تحفيز الناخبين في انتخابها ولم تسجل تقدم في عدد المقترعين لها ولم يكن لها فرصة للوصول الى مواقع صنع القرار خارج إطار الكوتا الا في استثناءات بسيطة وبقيت نسبة مشاركة المرأة في البرلمانات العربية مجتمعة هي الأدنى في العالم. مما يعني ان الدول العربية ورغم اختلافها في تطبيق نظام الكوتا لم تتمكن من تجاوز المعوقات الثقافية لمشاركة المرأة السياسية.

٢- تختلف الدول العربية في نمط الكوتا الذي تتبناه الا ان اغلبها تتبنى الكوتا الالزامية باستثناء المغرب الذي تبنى الكوتا الطوعية. وتطبق جميع الدول العربية الكوتا المفتوحة التي تسمح للنساء بالتنافس على المقاعد المخصصة لها والمقاعد الاخرى والكوتا في جميعها هي كوتا الحد الادنى باستثناء العراق الذي يطبق الكوتا المغلقة (كوتا الحد الاعلى)

٣- يتأثر تمثيل النساء وفقا لنظام الكوتا بالنظم الانتخابية السائدة في البلدان العربية وايضا بالثقافة السياسية للناخبين وقوة الحركة النسائية والتوجهات الايديولوجية. وهذا ما يجعل الكوتا ليست الفاعل الوحيد في رفع مستوى المشاركة السياسية للمرأة.

٤- على الرغم من اهمية الكوتا الطوعية التي عادة ما تتبناها الأحزاب في التمكين السياسي للمرأة وضمان مشاركة نوعية للنساء في المجالس المنتخبة ورغم انتشارها في أكثر من ٦١ ٦١ دولة في العالم غير ان هذا الشكل غير طبق في البلدان العربية ولم تتبناه الا

دولة واحدة في الوقت الحاضر هي المغرب. ولم تجد (الورقة الحالية) أي إشارة لتبني حزب سياسي في المنطقة العربية الكوتا الطوعية على صعيد الهيكلية الداخلية للحزب.

٥-على الرغم من أهمية الكوتا الإلزامية ودورها في زيادة تمثيل النساءفي البرلمانات غير انها ليست حلا لمشكلة ضعف تمثيل المرأة السياسي وان تفعيل الدور السياسي للمرأة يجب ان يستهدف جذور أسباب وعوامل منعهن من المشاركة السياسية وإيجاد الحلول لها والتي يجب ان تنبع من المجتمع والثقافة ذاتها وليست بفرضها عبر التشريعات.

٦- كشفت نتائج الانتخابات في جميع الدول العربية التي خضعت للدراسة عن استمرار هيمنة البنى التقليدية التي تتحكم بنوع وحجم المشاركة السياسية للمرأة رغم وجود الكوتا. وكشفت ايضاً عن الثغرات التي ينطوي عليها النظام الانتخابي وعجزه عن القفز على المعوقات الثقافية والاجتماعية التي تحول دون تحقيق مشاركة فعلية للمرأة في الحياة السياسية. ولذلك ستبقى المرأة بحاجة إلى دعم قانوني استثنائي مرحلي يسمح بتطوير الثقافة السياسية وتذليل العقبات أمام مشاركتها. وتحقيق المساواة.

التوصيات

١-لما كانت الكوتا التي نصت عليها القوانين العربية هي الوسيلة الوحيدة لوصول المرأة الى مواقع صنع القرار، في المرحلة الحالية، فإن من الضروري العمل على استثمار هذه الفرصة، وتجاوز الهفوات التي نتجت عن آليات تطبيق الكوتا، مما يقتضي العمل على: فرض الكوتا على نظام الانتخاب الفردي وليس فقط على نظام التمثيل النسبي بالقائمة. وتطبيق الكوتا التحفيزية لتشجيع الاحزاب على ضم النساء ضمن قيادتها وفي مواقع متقدمة. والنص على الكوتا في الدساتير لحماية ماوصل اليه تمثيل المرأة.

٢- انتاج البيانات وتوفير المعلومات لرصد تطور مشاركة المرأة السياسية للمرأة واعداد التقارير التي ترصد المسار الانتخابي ووضع النوع الاجتماعي في هذا المسار في جميع الدول العربية.

٣- تغيير وتطوير الانظمة الداخلية للأحزاب السياسية وبشكل الزامي ان تطلب الامروفي حال رفضت الاحزاب تبني هذه التغييرات طواعية، بحيث تقر فيها المساواة ما بين الجنسين، وتطبيق التمييز الايجابي داخل هذه الأحزاب، واعطاء المرأة الفرصة للوصول الى المراكز القيادية واتخاذ القرار داخل هياكلها.

٤-توسيع الكوتا وفقاً لمعايير الحياد النوعي والعدالة الاجتماعية، وبما يضمن لكل جنس ٤٠-٦٠ % من المراكز السياسية، اي العمل على رفع نسبة الكوتا من ٢٥ % الى ٤٠ %.

قائمة المصادر

١- الخزاعي، حسين عمر: معوقات الكوتا النسائية نحو انتخاب المرأة في الانتخابات البرلمانية. الجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية. المجلد ٥،العدد٢، ٢٠١٢
https://journals.ju.edu.jo/JJSS/article/download/3294/5270

٢ - المسلماني بسام حسن: الكوتا النسائية، موقع لها اوف لاين، مايو ٢٠١٥.
http://www.lahaonline.com/articles/guest_display/

٣- القمص، مونيكا مينا مرقص: أثر تطبيق نظام الكوتا على التمثيل البرلماني للمرأة: دراسة مقارنة بين مصر وفرنسا في الفترة بين عامي (٢٠٠٥ ٢٠١٥) مركز بيروت لداسات الشرق الاوسط ٢٠١٧.

٤- الشيب، هادي: البرلمانيات في ظل نظام الكوتا النيابية النسائية، دراسة حالة فلسطين. برلين المركز الديمقراطي العربي ٢٠١٧.

٥- الخوالدة، صالح عبد الرزاق فالح: دراسة تحليلية لمشاركة المرأة في انتخابات مجلس النواب السادس عشر ٢٠١٢. مجلة دفاتر للسياسة والقانون العدد الحادي والعشرون حزيران ٢٠١٤.

٦- العبيدي، بشرى سلمان: دور المرأة في عملية صنع القرار وتولي المسؤوليات. في كتاب المشاركة السياسية للمرأة بين صناعة القرار والتبعية. مؤسسة مدارك للدراسات بغداد٢٠٠٨

٧- نظرة الدراسات النسوية: نظام الكوتا نماذج وتطبيقات حول العالم. نيسان ٢٠١٣.
http://nazra.org/2013/04

٨ – ليندة، اونيسي: نظام الكوتا النسائية في الجزائر

٩- سمينة نعيمة: قانون الكوتا النسوية في دول المغرب الواقع والاشكاليات.
http://naimasemina.daftaree.com/2012-07-18-93176

١٠- رابطة الناخبات التونسيات المسار الانتخابي ومشاركة النساء في تونس تقرير حول ملاحظة الانتخابات التشريعية والرئاسية ٢٠١٥, ٢٠١٤، ٢٠١٨.
https://liguedeselectricestunisiennes.com.tn/ar/ressources/etudepdf/4

١١- عزالدين، فاطمة: الكوتا النسائية وسيلة لا غاية، موقع جنوبي، في ١٠ شباط ٢٠١٤ 12

١٢- زويني، بشرى: الكوتا التشريعية النسوية بين دستور العراق ٢٠٠٥ والقوانين والانظمة الانتخابية في: (تقرير) الخارطة السياسية العراقية وأثرها في انتخابات ٢٠١٧-٢٠١٨. المركز العربي الديمقراطي. برلين ٢٠١٧.

١٣- لارسود ستينا وتافرون ريتا: التصميم من اجل المساواة/ النظم الانتخابية ونظام الكوت. ترجمة عماد يوسف. المؤسسة الدولية للديمقراطية. ستوكهولم ٢٠٠٥.
http://www.idea.int/publications/designing_for_equality/upload/Layout-LOW.pdf

١٤- بن الشيخ عصام: تمكين المرأة المغاربية في ظل النظم الانتخابية المعتمدة الفرص والقيود. مجلة دفاتر السياسة والقانون. ابريل ٢٠١١

١٥- رشيد اسماء جميل: مراجعة نقدية لنتائج انتخابات مجالس المحافظات للعام **المشاركة السياسية** للمرأة في العراق مراجعة في نتائج انتخابات مجالس المحافظات/ مجلة دراسات اجتماعية. عدد٢٨ /بيت الحكمة ٢٠١٢

١٦- رشيد اسماء جميل: مراجعة نقدية لواقع المشاركة السياسية للمرأة العراقية. في كتاب المشاركة السياسية للمرأة بين صناعة القرار والتبعية. مؤسسة مدارك للدراسات بغداد٢٠٠٨

١٧- يسرى العزباوي: البحث عن التمثيل المفقود. المركز العربي للبحوث والدراسات٢٠١٤.
http://www.acrseg.org/5850

References:

1. Al-Khawaldeh, Saleh Abdul-Razzaq Faleh: An Analytical Study of Women's Participation in the Sixteenth Parliament Elections 2012. Notebooks for Politics and Law, Issue Twenty-first, June 2014.
2. Al-Khuzaie, Hussein Omar: Obstacles to the Women's Quota for Electing Women in Parliamentary Elections. Jordanian Jelly for Social Sciences. Volume 5, Issue 2, 2012 https://journals.ju.edu.jo/JJSS/article/download/3294/5270
3. Al-Musalmani Bassam Hassan: The Women's Quota, Laha Online Website, May, 2015. http://www.lahaonline.com/articles/guest_display/

4. Al-Obaidi, Bushra Salman: The role of women in the decision-making process and assuming responsibilities. In the book the political participation of women between decision-making and subordination. Madarak Institution for Studies, Baghdad 2008
5. Al-Qums, Monica Mina Morcos: The Impact of Quota System Application on Parliamentary Representation of Women: A Comparative Study between Egypt and France between (2005-2015) Beirut Center for Middle East Dasat 2017.
6. Bin Sheikh Essam: Empowering Maghreb women in light of the approved electoral systems, opportunities and restrictions. Notebooks of Politics and Law. April 2011
7. Ezz El-Din, Fatima: The Women's Quota is a Means Not an End, Southern Website, February 10, 2014.
8. Feminist Studies Outlook: The Quota System: Models and Applications Around the World. April 2013. http://nazra.org/2013/04
9. Gray hair, Hadi: Women Parliamentarians Under the Parliamentary Quota System for Women, A Case Study of Palestine. Berlin, Arab Democratic Center. 2017.
10. Larsoud Stena and Tavron Rita: Designing for Equality / Electoral Systems and the Kut System. Translated by Emad Youssef. International Foundation for Democracy. Stockholm 2005. http://www.idea.int/publications/designing_for_equality/upload/Layout-LOW.pdf
11. Linda, Onisi: the women's quota system in Algeria
12. Rashid Asma Jamil: a critical review of the provincial elections results for the year, the political participation of women in Iraq, a review of the provincial elections results / Journal of Social Studies. Number 28 / House of Wisdom 2012
13. Rashid Asma Jamil: A critical review of the reality of Iraqi women's political participation. In the book the political participation of women between decision-making and subordination. Madarak Institution for Studies, Baghdad 2008
14. Samina Naima: Women's Quota Law in the Maghreb Countries, Reality and Problems. http://naimasemina.daftaree.com/2012-07-18-93176
15. The Association of Tunisian Women Voters, The Electoral Track and the Participation of Women in Tunisia, Report on Observing the Legislative and Presidential Elections 2015, 2015, 2014. https://liguedeselectricestunisiennes.com.tn/ar/ressources/etudepdf/4
16. Yousra El-Azbawi: The Search for the Missing Representation. Arab Center for Research and Studies 2014. http://www.acrseg.org/5850
17. Zwaini, Bushra: The women's legislative quota between the 2005 constitution of Iraq and the laws and electoral systems in: (Report) the Iraqi political map and its impact on the 2017-2018 elections. Arab Democratic Center. Berlin 2017.